ضرورة تنقيح الروايات في كتابة السيرة وتثبيت الدلائل

محمد منير أظهر *

Seerah is the most important source of Islamic knowledge among other sources of Islamic science. Mostly arguments and miracles of the prophet hood of Holy prophet have been collected from various sources of Islamic sciences in the form of traditions. These traditions keep a reliable and an authentic status in Islamic thought. The note able thing is that some Islamic historians have not taken care about the method of assessment of these traditions. Consequently, a lot of substandard traditions have been added in this collection. The article provides us a criteria & parameters of the judgment of this function. The criteria described in this article make us able to spare the substandard traditions from that of reliable and authentic traditions.

دراسة السيرة النبوية لها أصناف وجهات كثيرة وهي من العلوم التي حظيت بمناقب عظيمة وذخائر مكتوبة في النواحي المختلفة وبكل لغة حية في العالم مصادر كثيرة تولت الاهتمام بذكر سيرته وأحواله وأيامه صلى الله عليه وسلم ، وتثبيت الآيات والدلائل والمعجزات فن مهم وعلم عظيم من علوم السيرة النبوية، ويجب على من يساهم في هذه الدراسات مراعاة القواعد والضوابط اللازمة، ولا بد أن نساري فيها مع حقيقة الإسلام الكاملة ومنهجه المتكامل ولا نتعرض لتحليل أحداث السيرة تحت أي رغبة وانحراف، ويلزم في ذلك تمحيص الأخبار الصحيحة من السقيمة وتقديم أخبار الثقات المعتبرين علىما يروى عن المجروحين والمجهولين، ولا سيما إذا كانت هذه الأخبار مما لها تعلق بالعقيدة والشريعة.

والذين ساهموا في تأليف السيرة النبوية وجمع دلائل النبوة ومعجزاتها هم طبقات كثيرة، وكل له أسلوبه الخاص في هذا الفن وطريقته الخاصة في جمع المباحث وسرد الروايات، وأشهر هؤلاء: طبقة المحدثين وأصحاب السير و المؤرخون، ومنهم من يمتاز بزيادة التنقيح والتحقيق في سرد أحواله وذكر آياته صلى الله عليه وسلم بأعلى شروط الصحة في حين يقع بعض المؤلفين في التساهل في سرد روايات السيرة وإثبات المعجزات رغبة منهم في الجمع والتكثير.

طريقة المحدثين

تمتاز كتابات المحدثين بالتزام قواعد الرواية وتمييز الأسانيد صحيحها عن سقيمها، وتشمل السيرة النبوية عندهم جميع ما يتعلق بسيرته سواء كان في أيامه

* الأستاذ المساعد بقسم العلوم الإسلامية بجامعة الكلية الحكومية بفيصل آباد.

وغزواته أو في أحكامه وتشريعه، والسيرة النبوية بمعنى أيامه وأحواله الشخصية كما هو المصطلح عند المتأخرين ليست عندهم إلا جزأ من علم الحديث الجامع الذي اهتموا بجمعه وتدوينه على أرفع مقياس علمي وأدق منهج نقدي، ونرى في المجموعات الحديثية قدرا كبيرا يتعلق بأحواله الشخصية وأيامه وأخلاقه، هذا الإمام البخاري يسمي كتابه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، وهذا العنوان يدل على أن جميع كتابه في السيرة النبوية بمعناها العام، وذكر مناقبه في ثنايا كتابه صلى الله عليه وسلم في باب مستقل، وذكر في "كتاب المغازي" خمس مائة وأربعا وعشرين(524) حديثا، وفي "كتاب الجهاد" ثلاث مائة وتسعة (309) أحاديث مما يتعلق بالمغازي وأحكامها كما عقد بابا خاصا في "علامات النبوة في الإسلام" وذكر فيه نيفا وستين حديثا، وكذلك نجد الإمام مسلم ذكر في كتاب الفضائل مائة وأربعة وسبعين (174) حديثا ومنه ما ذكر في معجزاته صلى الله عليه وسلم وذكر في كتاب الجهاد مائة وخمسين (150) حديثا.

وذكر الإمام أبوداؤد في سننه ثلاث مائة وأحد عشر(311)حديثا في كتاب الجهاد مما يتعلق بغزواته وبوّب لصفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب الخراج والإمارة والفيئ كما ذكر في كتاب الأدب خمس مائة وحديثا واحدا (501) مما يتعلق في هدي النبي صلى الله عليه وسلم في التعامل مع الناس، وذكر الإمام الترمذي في كتاب الجهاد مائة حديث وحديثا واحدا (101) وفي أبواب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا وسبعين (71) حديثا، وأورد النسائي في سننه المجتبى روايات السيرة في كتب: القبلة والجهاد وعشرة النساء وغيرها ويمتاز بأنه أقل كتب السنن حديثا ضعيفا، وأما سنن ابن ماجه فيمتاز بذكر المقدمة الجامعة في بداية الكتاب وهي تحتوي على أمور جزيلة يتعلق بسيرته ومناقبه صلى الله عليه وسلم ومناقب أصحابه رضي الله عنهم أجمعين كما جاء بإضافات جميلة وأشياء كثيرة في كتاب الجهاد واللباس والزهد وغيرها مما لم يوجد في سائر كتب الحديث.

ولا ريب أن المجموعة الأولى الجامعة للسيرة النبوية الشريفة هي تصنيفات المحدثين الذين جمعوا أقواله وأفعاله ودوّنوه في مصنفات وجوامع، ومن هذه الكتب استمد كل من جاء بعدهم أغلب روايات السيرة وحوادث أيامه صلى الله عليه وسلم، وهذه

الكتب أنواع مختلفة قد دوّنت ونقحت وتجددت حسب ترقية هذا العلم الشريف حتى دخل القرن الثالث وكمل الجمع والتدوين في كتب السنة المشهورة.

ومن المعلوم أن هذه كتب الأصول الحديثية ليست على درجة واحدة بل منها ما اشترط مؤلفوها الصحة وهي الصحيحان، ومنها: ما تشتمل على الروايات الصحيحة أو الحسنة غالبا وهي كتب السنن المعروفة، وتليها الكتب الحديثية التي تجمع ما بين الصحيح والحسن والضعيف، وقد يوجد فيها أحاديث واهية وموضوعة، فعلينا أن نستفيد من جميع كتب الأصول ولكن نعطي لكل كتاب قدره الذي يتنزل عليه ونستخرج منها ما صح أو ما يقاربه ونترك الضعيف والمتروك، نعم إذا كان ضعف الحديث يسيرا ولا يتعلق بالأحكام الشرعية نستطيع أن نستفيد منها في تكميل الصور والحوادث التأريخية وسد الفراغ إذا لم نجد في الروايات الصحيحة ما يكفينا.

مراتب كتب الحديث

قد ذكر الإمام ولي الله الدهلوي (ت 1176هـ) رحمه الله في حجة الله البالغة مراتب كتب الحديث وحكم الأخذ عنها، فقسمها في خمس مراتب وذكر في الطبقة الأولى من الكتب: الصحيحين ومؤطا مالك ومثَّل للطبقة الثانية بسنن أبي داود وجامع الترمذي ومجتبى النسائي وجعل منها مسند الإمام أحمد بن حنبل، ثم قال:

"**الطبقة الثالثة**: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم في زمانهما وبعدهما- جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ولم يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول ولم تفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص، ومنه ما لم يخدمه لغوي لشرح غريب ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ولا محدث ببيان مشكله ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله، ولا أريد المتأخرين المتعمقين وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها كمسند أبي علي ومصنف عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد والطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه من العمل.

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوَّهوا بأمرها وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء أو كانت من آثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بنى إسرائيل أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سهوا أو عمدا أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعانى أحاديث مرفوعة أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمدا أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثا واحدا بنسق واحد، ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان وكامل ابن عدي وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن النجار والديلمي، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة، وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفا محتملا وأسوؤها ما كان موضوعا أو مقلوبا شديد النكارة، وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي"[1].

ثم ذكر حكم هذه الطبقات من حيث القبول والترك فقال:

"وأما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين وحوم حماهما مرتعهم ومسرحهم، وأما الثالثة فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث، نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وأما الرابعة: فالاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث والله أعلم"[2].

ومن المعلوم أن غالب مادة السيرة النبوية تؤخذ من الكتب الحديثية فينبغي ملاحظة مراتبها، وطريقة المحدثين في التأليف هي النظر في اختيار الرواة والأسانيد من حيث النقد كي يتم قبول ذلك الحديث أو ردّه، ثم يركز اهتمامهم في استنباط المسائل الشرعية المختلفة من النصوص التي خرّجوها بأسانيدهم، وهؤلاء المحدثون لا يهتمون كثيرا من الأحيان بمراعاة ترتيب الأحداث ترتيبا زمنيا بل كثيرا ما يقطعون المتون الحديثية

حسب حاجاتهم في الاستنباط، وأحيانا لا يذكرون قصة ما كاملة في موضع واحد بل يفرقونها في مواضع متعددة، وذلك لتركيزهم في استخراج المسائل التي توجد في بطون هذه المتون، ومما لا شك فيه أن هذه الكتب موسوعة كبيرة ومصدر جليل لأحكام الإسلام وإثبات سيرته وأحواله صلى الله عليه وسلم.

طريقة أصحاب السير

نعني هنا بأصحاب السير الذين يُولون اهتمامهم للسيرة النبوية وليس هؤلاء طائفة مستقلة بل هم في القرون الأولى أصحاب الحديث، ويسمون أصحاب المغازي والسير لاهتمامهم بجمع سيرته وأحواله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يذكرون لأولادهم المغازي كي يحفظوا عنهم لأنها شرف آبائهم، يقول محمد بن سعد بن أبي وقاص: "كان أبي يعلمنا مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسراياه، فيقول: يا بني! هذه شرف آبائكم فلا تنسوا ذكرها" [3]، ويقول علي بن الحسين: "كنا نُعلِّم أولادنا مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما نعلمهم السورة من القرآن"[4].

وابتدأ اهتمام التصنيف في السيرة النبوية مستقلا عن كتب الحديث باسم المغازي في النصف الثاني من القرن الأول حيث كتب ثلاثة من علماء التابعين بالمدينة "كتاب المغازي"، والمغازي الأولى ومصنفوها كلهم يعدون من المحدثين الموثوقين مثل عروة بن الزبير (ت 94هـ) وهو محدث ثقة من التابعين أحد الفقهاء السبعة المشهورين في المدينة المنورة، وعامر بن شراحيل الشعبي (ت 103هـ) وهو تابعي مشهور ثقة له كتاب المغازي، وأبان بن عثمان بن عفان (ت 105هـ) وهو محدث ثقة من التابعين، وعاصم بن عمر بن قتادة (ت 119هـ) ، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت 124هـ) من كبار آئمة الحديث الذين كثر الأخذ عنهم، وموسى بن عقبة (ت 140هـ) محدث ثقة من تلامذة الإمام الزهري وأثنى على كتابه الإمام مالك، وقال: "إنه أصح المغازي"[5]، وكان الإمام مالك إذا قيل له: مغازي من نكتب؟ قال: " عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة"[6]، وقال الإمام الشافعي رحمه الله: "ليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره" [7].

ومن هؤلاء معمر بن راشد (المتوفى 153هـ على قول) و"كان من أوعية العلم مع الصدق والتحرى والورع والجلالة وحسن التصنيف" [8]، ثم جاء محمد بن إسحق (151هـ) من تلاميذ الإمام الزهري وهو إمام في المغازي وحديثه حسن إن صرّح بتحديثه لأنه مدلس، يقول الإمام الذهبي فيه: "وله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة، إلا فيما شذّ فيه فإنه يعد منكرا" [9]، ومنهم محمد بن عمر الواقدي (207هـ) وهو ضعيف عند المحدثين وقال عنه الحافظ: "متروك"، ولكن ينتقى رواياته في السيرة والتأريخ، يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غيره من أهل المغازي فهو مقبول عند أصحابنا" [10]، ومنهم: محمد بن سعد (ت 230هـ) وكتابه الطبقات كتاب أصيل في السيرة النبوية.

وهؤلاء كلهم اهتموا بذكر الأسانيد على طريقة المحدثين ولكن لا يبلغون في انتقاء الأسانيد وتنقيح الروايات مبلغ المحدثين الذين لهم ميزة التقدم والسبق وميزة اختيار الصحيح من السقيم، وقد قام منهم طائفة حاولت الجمع بين صفتى المحدث والمؤرخ مثل محمد بن إسحق وابن جرير وخليفة بن خياط وغيرهم حيث يهتمون بذكر المتون مع الأسانيد ويرتبون المتن في صورة حادثة كاملة جمعا بين الروايات المختلفة في الباب. [11] وأكثر هؤلاء يجمعون سيرته ومغازيه صلى الله عليه وسلم بإسنادهم ولكن لا يتكلمون على هذه الأسانيد جرحا ولا تعديلا إلا نادرا، لأنهم يذكرون الإسناد في كل خبر يثبتونه، وبذلك يلقون العُهدة على القارئ لأنه كما يقال: من أسند فقد أحال، وتارة يعلقون على بعض الأخبار بالغرابة والنكارة ونحو ذلك مما يضعف جانب الخبر، وقد بلغ منهج التنقيح في روايات التاريخ والسيرة أوج تطوره خلال القرن الثامن مع الحافظ الذهبي في القسم المخصص للسيرة من "تاريخه" ومن "سير أعلام النبلاء" والحافظ ابن كثير في قسم السيرة من تاريخه "البداية والنهاية".

المنهج المختار في تصنيف السيرة

ينبغي في كتابة السيرة النبوية تقديم الروايات الصحيحة ثم الحسنة لأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس رجلا عبقريا نكتفى بذكر محاسنه وخصائله فحسب بل هو

أسوة حسنة وقدوة جميلة ومصدر التشريع الإسلامي عند المسلمين، وينظر المسلم إلي سيرته كلها بنظرة التمثل والاقتداء، و لا يجوز لمسلم أن يدين الله باعتقاد أو عمل إلا إذا ثبتت مشروعيته، وإذا لم يراع ذلك قد يقع في وعيد قوله صلى الله عليه وسلم:

"إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[12]

ونبه في حديث آخر على أن من نسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شيئا من غير تيقن وتثبت يُعدّ كذلك من الكاذبين حيث قال: "مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[13].

ومادامت مادة السيرة غزيرة كافية في المصادر التي تشترط الصحة وتهتم بمنهج المحدثين فينبغي الاعتماد عليها، إذ لا حاجة إلى الاعتماد على الروايات الضعيفة مع وجود الروايات الصحيحة[14]، يقول الدكتور مهدي رزق الله بعد ما ذكر قائمة كبيرة من كتب الأوائل في السيرة النبوية والتاريخ العام:

"إن من ألف في السيرة النبوية بعد هؤلاء الذين ذكرنا، قد اعتمد عليهم اعتمادا كبيرا في تأليفه، وعلى الباحث والمؤلف الحديث أن ينظر في أسانيدهم ويمحصها، فيحتج بالصحيح منها ويستأنس بالضعيف فيما لا يتعلق بالعقيدة والأحكام، ويدع الواهي، وينبه إلى كل ذلك ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حيّ عن بينة"[15]

نعم، نستطيع أن نستفيد من الروايات الضعيفة التي ضعفها ليس بشديد ولا هي مروية عن طرق الكذابين في سد الفراغ التاريخي وفي تكميل قصة أو غزوة إذا لم نجد الروايات الصحيحة فيها كافية، وإذا حدث الخلاف بين الروايات فالترجيح إنما يكون للروايات الصحيحة أو الحسنة لأن منهج المحدثين في النقد هو الشامل الكامل يركز على المتن والسند على حد سواء.

يقول الدكتور العمري في بيان منهج تدوين السيرة:

"المطلوب اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها، ثم الحسنة، ثم ما يعتضد من الضعيف لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام.... وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً... أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى أو تعتضد فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على

ألا تتعلق بجانب عقدي أو شرعي؛ لأن القاعدة: "التشدد فيما يتعلق بالعقيدة أو الشريعة" ولا يخفى أن عصر السيرة النبوية والخلافة الراشدة مليء بالسوابق الفقهية، والخلفاء الراشدون كانوا يجتهدون في تسيير دفة الحياة وفق تعاليم الإسلام؛ فهم موضع اقتداء ومتابعة فيما استنبطوا من أحكام ونظم لأقضية استجدت بعد توسع الدولة الإسلامية على إثر الفتوح.

أما الروايات التاريخية المتعلقة بالعمران: كتخطيط المدن، وزيادة الأبنية، وشق الترع.. أو المتعلقة بوصف ميادين القتال وأخبار المجاهدين الدالة على شجاعتهم وتضحيتهم فلا بأس من التساهل فيها"[16].

وهذا هو المنهج المعتبر عند الأئمة المحققين، يشهد به صنيع الإمام ابن سيد الناس (734هـ) في عيون الأثر، والعلامة الذهبي (ت 748هـ) في تاريخ الإسلام، وابن حجر (ت852هـ) في فتح الباري، وابن كثير (ت 774هـ) في البداية والنهاية، وابن القيم (751هـ) في كتابه: زاد المعاد في هدي خير العباد.

أما الاستفادة من كتب التاريخ العام فينبغي أن نراعي فيه درجة الكتب ودرجة مؤلفيهم من حيث الثقة والاعتماد وفي اختيار الأسانيد المعتبرة وطرح روايات الكذابين والمتروكين وكذلك إذا وقع التعارض ننظر ما هو الراجح حسب ثبوت النص وحسب موافقة الواقع الثابت من الروايات المعتبرة فيؤخذ ما اتفق عليه ويرجح بين الروايات المختلفة ، وننبه هنا إلى شيئ آخر وهو أن اشتراط الصحة في كل خبر تاريخي . والذي مشى عليه بعض المؤلفين في السيرة فاختزلوا كثيراً من أحداثها . فإن ذلك يترتب عليه تضييع ثروة علمية كبرى، وإهدار الاستفادة منها في مجالات تربوية وإدارية ونحوها؛ حيث تضعف الثقة في كل ما استنبط منها.

وذهب بعض العلماء إلى أنه لا احتياج إلى نقد روايات السيرة والتأريخ وذكروا في سيرته كل ما صح وما لم يصح، واحتج هؤلاء بأن كَتَبَة السيرة لم يعتمدوه ولم يحرصوا عليه، واستدل هؤلاء بما اشتهر عن الإمام أحمد – رحمه الله–أنه قال: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي، والملاحم، والتفسير"[17].

وأجاب عنه الأولون: بأن ثبوت هذه المقولة عن الإمام أحمد موضع نظر، وفي حال ثبوت الرواية فإنه لم يقل: لم يصح فيها شيء، ولكن قال: ليس لها أصول، وقوله:

ثلاثة كُتُبٍ يدل على أن مراده: كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القُصَّاص فيها.

يقول الخطيب البغدادي (ت463هـ) بعد ذكر قول الإمام أحمد رحمه الله:

"وهذا الكلام محمول على وجه، وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها وعدم عدالة ناقليها وزيادات القصاص فيها، فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها إلى الرسول صلى الله عليه و سلم من وجوه مرضية وطرق واضحة جلية"[18].

وورد عن الإمام أحمد أنه قال في محمد بن إسحاق: " أما في المغازي وأشباهه فيكتب وأما في الحلال والحرام فيحتاج الى مثل هذا ومد يده وضم أصابعه"[19].

وهذا المنهج الذي اخترناه هو منهج المحققين ومشى عليه كثير من المحققين وتكلموا على تطبيق هذا المنهج بالتفصيل، يقول العلامة الحاتم الشريف في "الإضاءات البحثية":

"فالضابط هو: كل خبر سأبنى عليه مباشرة أو بغير مباشرة حكما دينيا، فالأصل فيه أنه لا يقبل إلا بذلك المنهج المتشدد للمحدثين الذي ينقدون به وما لا: فلا"[20]

ثم شرح الشيخ هذا الضابط فقال:

"إذا جئت للسيرة النبوية، أجد أن أخبارها منها ما يمكن أن يستنبط منه حكم شرعي، فهذه من السنة التي تنقد بهذا المنهج المحتاط لها، ومنها ما لا يستنبط منه حكم شرعي، كتاريخ سرية من السرايا، وعدد من كان فيها، وتحديد موقعها بدقة...ونحو ذلك : فهذه لا نطبق عليها منهج المحدثين، إلا إن كان بعض ذلك له علاقة غير مباشرة باستنباط حكم، كمعرفة تقدم خبر أو تأخره ليفيدنا ذلك في الناسخ والمنسوخ، أو غير ذلك، فيمكن حينها أن أعود إلى احتياط المحدثين مع السنة في نقدي لهذا الخبر"[21].

وبعد هذه القرون حدث أقوام جل اهتمامهم جمع مادة السيرة النبوية صلى الله عليه وسلم واستقصاء كل ما يتصل بسيرته صلى الله عليه وسلم من غير التمحيص

والتحقيق، وإذا ذكروا الدلائل والمعجزات جمعوا كل ما هب ودب وخلطوا الغث بالسمين، ولم يراعوا منهج المحدثين في التنقيح ظنا منهم أنهم ذكروا الإسناد فيمكن الحكم على جميع الروايات من خلال السند وكان ذلك في إمكان كثير من أهل العلم في عهدهم وزمنهم ولكن في القرون المتأخرة قل اهتمام السند فعمت بذلك المصيبة وانتشرت البدع حتى أصبح كثير من البدع عند العامة كأنها عقائد ثابتة مع أنها لا قيمة لها في مضمار العلم الصحيح.

كتب دلائل النبوة والروايات الضعيفة

لا شك أن الله تعالى قد خص محمدا صلى الله عليه وسلم بالآيات والمعجزات والخصائص العظيمة الذي لا مزيد عليه، ولا يجوز لمؤمن أن يجفو فينكر معجزاته وخصائصه الثابتة كما لا يجوز الغلو في إثبات ما لم يصح، والتقصير والإفراط كلا الطرفين من طريق أهل البدع،ونرى كثيرا منهم يبالغون فيها تزيينا للمحافل وتلبيسا على العامة إلى حد يصبح فيه صحيح الآيات والمعجزات نسيا منسيا، وبذلك يدخلون في الغلو الذي حذرنا عنه الرسول صلى الله عليه وسلم: "يا أيها الناس إياكم والغلو في الدين فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين"[22]، ويثبتون له أحيانا آيات ومعجزات كثيرة هي من جنس خصائص الربوبية والألوهية مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم علّمنا وأدّبنا في ذاته الحبيبة عليه أفضل الصلاة والتسليم فقال: " لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتْ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ"[23].

ومن الأسف أن أغلب كتب دلائل النبوة والشمائل تجمع ما بين الصحيح والضعيف من الروايات بل بعضهم لا يتجنب من ذكر الروايات الواهية والموضوعة، وكان أكبر هدفهم تجريد الأحداث المتعلقة بالدلائل لارتباطها بصدق النبوة ثم الاستجابة لطلب السائلين بجمع ما تفرق في كتب الحديث والتفسير والمغازي من مرويات هذا الباب، ولعل الأقدمين كانوا يكتفون بذكر الإسناد وإبراز الرواة أمام الناس في كتبهم، وكان الناس ولا سيما العلماء منهم يتمكنون من اختيار الأسانيد الصحيحة وطرح الضعيفة الواهية في تلك العصور ولكن بعد انقضاء هذه العصور المباركة قد انحصر هذه العلوم في رجال معدودين وما أقل نسبتهم فينا في العصور المتأخرة. لذلك عمت المصيبة واشتبه الأمر على

كثير ممن لا حظ له من هذه العلوم الجليلة فنرى كتب الخرائطي (ت 327هـ) وأبي نعيم الأصفهاني (ت 430هـ) والمستغفري (ت 432هـ) والبيهقي (ت 458هـ) وأبي القاسم الأصفهاني (ت535هـ) ويحي بن عائذ (ت 376تهـ) وابن عساكر (ت 571هـ) وغيرهم من المصنفين يذكرون المعجزات الصحيحة والضعيفة شديدة الضعف ساكتين على ذلك من غير تنبيه، ثم جاء بعدهم المؤلفون الآخرون جل همهم الجمع والاستقصاء فأكثروا من النقل ممن تقدمهم في هذا الباب مثل ما نرى أبا سعد النيسابوري(ت 406هـ) في "شرف المصفطى" والقاضي عياض(ت 544هـ) في "الشفاء"، والثعالبي(ت 875هـ) في الأنوار، والحسن بن القطان في كتابه الاحكام لسياق ما لسيدنا محمد المصطفى من الآيات البينات والمعجزات الباهرات وغيرهم من المصنفين يجمعون ويستقصون هذه الأخبار بدون تحقق الصحة والضعف، وفي الأخير جمع هذه الروايات كلها جلال السيوطي (ت 911هـ) في الخصائص الكبرى، وتوجد منها قدر كبير في كتاب محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت 942هـ) "سبل الهدى والرشاد" كما تنقل أغلب هذه الروايات في كتب المولود وانتشرت بين العامة حتى تيقنوا صدقها واتخذوها عقيدة وعملا كالعقائد الثابتة من النصوص القرآنية حتى انخملت الآيات الأصلية والمعجزات الثابتة في حجاب هذه الروايات الضعيفة والواهية.

ومن هذه الروايات: ما وردت في أن النور كان في جبين آبائه صلى الله عليه وسلم ينتقل جيلا فجيلا حتى بلغ إلى عبد الله والد نبينا صلى الله عليه وسلم ، ومنها: الروايات الكثيرة في ما ظهر من الآيات في مولده صلى الله عليه وسلم فأغلبها ضعيفة واهية، ومنها: ما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم تكلم في المهد، والملائكة طافوا به في جميع الأنحاء عند مولده، ومنها: أن الأرض تبتلع ما يخرج من الأنبياء من القاذورات، ومنها: ما ورد بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ظل يظهر إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة.

ولا شك أن هؤلاء المؤلفين الجامعين معتبرون في حد ذاتهم عند المحدثين ولكنهم حشدوا في كتبهم كل ما وجدوا، وذكر ابن كثير (ت 774هـ) طرفا كبيرا من هذه الروايات في المجلد السادس من "البداية والنهاية" ، وتكلم عليها جرحا وتعديلا ولا شك أنه هو الناقد البصير ويستقصى الكلام من حيث النقل والعقل، وجمعها الزرقاني (ت 1122هـ) في شرحه على المواهب اللدنية وضَعَّف كثيرا منها كما ذكر العلامة السيد

سليمان الندوي (ت 1953م) في كتابه "السيرة النبوية" (بالأردية) الروايات المشهورة منها ويبلغ عددها ثلاثين أو أكثر، وتكلم على جميعها جرحا وتعديلا في ضوء ما قاله آئمة الجرح والتعديل".

يقول العلامة الندوي (ت 1953م) معلقا على قول الزرقاني: "لأن عادة المحدثين التساهل في غير الأحكام والعقائد" : وهل يخرج من تهديد قوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"؟ سواء كانت المعجزات أو الفضائل؛ يلزم ما ينسب إليه أن يكون مبرأ من كل شك وشبهة كما صرَّح به النووي والعسقلاني وابن جماعة والطيبي والبلقيني والعلامة العراقي في مصنفاتهم"[24].

يقول الإمام الذهبي (ت 748هـ) في ترجمة أبي نعيم الأصفهاني وذكر أنه تكلم في ابن منده بغير حجة:

"وكلام ابن مندة في أبي نعيم فظيع، لا أحب حكايته، ولا أقبل قول كل منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها"[25].

يقول العلامة الندوي (ت 1953م) بعد ما ذكر تصنيفات هؤلاء الأئمة أن الروايات الضعيفة الواهية في هذا الباب توجد الذخرة الكبيرة منها في كتابين: وهما كتاب أبي نعيم وكتاب البيهقي:

"لا كلام لأحد في هؤلاء العلماء في ذاتهم من حيث العدالة والجرح ولكن الكلام في أن هؤلاء قد أخذوا كل ما هب ودب من الروايات ومن كل راو بغير النقد والاعتبار، ودوّنوها في كتبهم، وعامة الناس قبلوا هذه الروايات نظرا إلى جلالة قدرهم وعظمتهم مع أن فيها روايات ضعيفة أو واهية بل موضوعة، وفي سندها رجال لا يعدون من أدنى الطبقات عند المحدثين، ظنا منهم بأنهم قد ذكروا سلسلة الإسناد، ويمكن للناس أن يميزوا بين الصحيح والسقيم والصدق والكذب، وهذا ما اعتنوا وتحروا في تلك الروايات، أو يمكن أن نعذرهم بأنهم ألزمهم فرط المحبة النبوية والرغبة في تكثير الفضائل والمناقب مع أننا نشاهد نفس هذه المحبة وعاطفة التشوق قد أدى المحدثين الثقات وأكابر رجال هذا العلم أن يشددوا في البحث والتمحيص إلى أن لا يقبلوا حرفا بدون البحث والتحقيق

لأنهم دائما يرعدون من وعيد قوله صلى الله عليه وسلم : من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[26].

ونرى حقا في ضوء تحقيقات هؤلاء المحققين أن نلتزم في تصنيف أحوال السيرة وتثبيت دلائل النبوة والمعجزات النبوية بمنهج المحدثين قدر ما أمكن ولا سيما إذا كانت أحوال السيرة والدلائل مما له تعلق بالأحكام الشرعية وعلينا أن نطرح الروايات الضعيفة والواهية ولنا غنية في الصحيح الثابت والحسن المعتبر إن شاء الله تعالى.

تنبيه

وفي الأخير نود أن نقول بأننا إذ ننوه باهتمام منهج المحدثين وضرورة تطبيقه على مرويات السيرة والدلائل لا يعنى ذلك بأننا نستبعد وقوع تلك المعجزات والآيات، كلا؛ بل هذه العلامات كلها في قدرة الله وهو على كل شيئ قدير وفعال لما يريد، ونؤمن بالمعجزات الكثيرة الجليلة التي وردت في القرآن العظيم وصح نقلها في الكتب السنة ولكن نرى أن لا ينسب إلى الرسول المعصوم الأمي إلا ما ثبت بطريق صحيح أو حسن لأن نسبة الكذب إليه صلى الله عليه وسلم من الكبائر التي قد حذَّرَنا منه، وبذلك نقدر على أن نؤمن إيمانا صحيحا في ذاته الكريم ونتمثل بهديه صلى الله عليه وسلم، ولا نترك أعداءه الحاسدين والمستهزئين أن يتمكنوا ويتقولوا على المسلمين بأنهم ينسبون إليه صلى الله عليه وسلم الصفات والخصائل ما لا يثبتها النقل الصحيح ولا يساعدها العقل السليم.

الهوامش

[1] الدهلوي، ولي الله، حجة الله البالغة: 1/ 134، 135.

[2] المصدر السابق: 1/ 134، 135.

[3] الحلبي : علي بن برهان الدين ، السيرة الحلبية: 1/1.

[4] ابن كثير: إسماعيل بن عمرو القرشي البصري ، البداية والنهاية: 242/3.

[5] الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان الحافظ ، سير أعلام النبلاء: 6/ 115.

[6] المصدر المذكور.

[7] الخطيب : أحمد بن علي بن ثابت البغدادي ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع : 225.

[8] الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان، الحافظ ، سير أعلام النبلاء: 7/ 6.

[9] الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان، الحافظ ، سير أعلام النبلاء: 7/ 141.

[10] ابن حجر العسقلاني ، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: 291/2.

[11] انظر: مقدمة الدكتور العمري للسيرة النبوية الصحيحة: 1/ 11 وما بعدها.

[12] البخاري: محمد بن إسماعيل، الصحيح الجامع ،كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت (1291)،

ومسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح ، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (4).

[13] مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح ، باب وجوب الرواية عن الثقات والتحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[14] هذا، وقد صدرت في عصرنا هذا كثير من الدراسات في السيرة النبوية التي اهتمت بتطبيق منهج المحدثين على روايات السيرة ودلائل النبوة ، **ومن الدراسات في السيرة عامة** : **صحيح السيرة النبوية** للشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله اختصر فيه ما ورد في البداية النهاية لابن كثير من الروايات المعتبرة ولم يكمله، وهو الذي يرجع إليه الفضل في إقامة الحركة العلمية باهتمام النقد وتمحيص الصحيح من السقيم في كثير من كتاباته، ومنها: **السيرة النبوية الصحيحة** للدكتور أكرم ضياء العمري حفظه الله وهو الذي تولى تنويه هذا المنهج وأصدر البحوث والدراسات الكثيرة ممثلا في ذلك تطبيق هذا المنهج، ومنها: **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية** للدكتور مهدي رزق الله وهو رتب السيرة النبوية كاملة واهتم بجمع الروايات الصحيحة، **وفي دلائل النبوة خاصة : الصحيح المسند من دلائل النبوة** للشيخ مقبل بن هادي اليمني، **ودلائل النبوة** للدكتور منقذ بن محمود السقار، **وفي الخصائص خاصة: خصائص المصطفى بين الغلو والجفاء** للدكتور الصادق بن محمد بن

إبراهيم وقد سرد الخصائص الصحيحة الثابتة كما تصدى للرد على الغلاة والجفاة في ذلك.

[15] مهدي رزق الله ، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية ص: 46.

[16] العمري ، أكرم ضياء ، السيرة النبوية الصحيحة: 1/ 40.

[17] الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع :162/2(1493).

[18] أيضا

[19] ابن أبي حاتم:عبد الرحمن بن محمد ، الجرح والتعديل: 7/ 193.

[20] العوني: الشريف حاتم بن عارف ، إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية وبعض المسائل الشرعية ص: 149، 150.

[21] أيضا

[22] ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني، السنن ، كتاب المناسك، باب قدر حصى الرمي (3029).

[23] البخاري، الصحيح الجامع ، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى : واذكر في الكتب مريم....(3445).

[24] الندوي: سليمان السيد، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (بالأردية): 3/394.

[25] الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ، ميزان الاعتدال: 1/111(438).

[26] الندوي: سليمان السيد، سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (بالأردية): 3/ 392.